

بيروت، في 3 شباط 2013

## فلتصدر الوزارات المعنية بياناً واضحاً يؤكد ملاحقة مخالفي القانون 174

في ظل الفلتان المستمر منذ فترة الأعياد في تطبيق "قانون الحدّ من التدخين" يهّم "إتحاد نقابات المهن الحرة" و"الحملة المدنية لمراقبة تطبيق القانون 174" و"مجموعة البحث للحدّ من التدخين في الجامعة الأميركية في بيروت" و"جمعية حياة حرة بلا تدخين" أن يسألوا الوزارات الأربع المكلفة بمراقبة تطبيق القانون: من هي العناصر المولجة تطبيق القانون، وما هو نطاق عملها وأين هي اليوم من الخروقات المتמادية للقانون 174؟ وأين أصبح الإجماع التنسيقي بين الوزارات المعنية؟ وهل صحيح أن هناك اتفاقاً ضمّني بين الوزارات ونقابة المطاعم لتبرير فصل الشتاء خلافاً للقانون؟ ويطالبون تالياً هذه الوزارات بإصدار بيان مشترك لتوضيح كل هذه التساؤلات وللتأكيد على ملاحقة مخالفي القانون 174.

كذلك يهمننا أن نجدد تهنئتنا إلى السلطة القضائية متمثلة بالقاضي المنفرد الجزائي في بعدا رولان الشرتوني على إصداره أحكاماً قضت بتغريم مخالفي القانون 174، مؤسسات وأفراد، بمبالغ وصلت إلى ثلاثة ملايين ليرة لبنانية. وندعو القضاة المنفردين الجزائيين في سائر المناطق إلى أن يحذوا حذوه ويبتوا بمحاضر الضبط لديهم.

إلى ذلك طالعنا النائب زياد أسود ببيان دعا فيه إلى "تعليق قانون الحدّ من التدخين لكي لا يبقى باباً للرشوة ولاستنسابية". لذا يهمننا أن نذكر النائب أسود أن من واجباته البرلمانية مراقبة الحكومة في تنفيذها القوانين ومحاسبتها، فكان الأخرى بسعاده أن يحاسب السلطة التنفيذية على تقصيرها في تطبيق القانون 174 بدلاً من المطالبة بتعليقه. ونذكر النائب أسود، وهو عضو المجلس النيابي الذي أقرّ القانون 174، أن القانون كان قد أقرّ بالإجماع بعد أكثر من ثماني سنوات من النقاش في اللجان النيابية وأعطى مهلة سنة للمؤسسات السياحية لتسوية أوضاعها بناءً على طلبها، فكان أحرى بهذه المؤسسات التي يدافع عنها أسود أن تسوي أوضاعها بدلاً من الشكوى من "توقيت القانون". ونلفت نظره إلى أن حملات التوعية ضد مضار التدخين والتدخين السلبي كانت إنطلقت قبل إقرار القانون وهي مستمرة بعده، ولكن محاربة "القاتل الأول في لبنان" بحسب توصيف منظمة الصحة العالمية، تطلب تنفيذ سياسات صارمة وراذعة. ختاماً، يهمننا أن نعلم أسود بأن الأمراض الناتجة عن التدخين تقتل أكثر من 3500 سنوياً من المواطنين الذين يمثلهم وفاتورتها الصحية تهدر أكثر من 300 مليون دولار سنوياً من أموال الخزينة المؤتمن عليها.